

Distr.: General
19 February 2024
Arabic
Original: English



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

الدورة السابعة والخمسون

نيويورك، 24 حزيران/يونيه - 12 تموز/يوليه 2024

حالة الاتفاقيات والقوانين النموذجية وتشغيل سجل الشفافية*

مذكرة من الأمانة

أولاً - مقدمة

1- قررت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال)، في دورتها الثالثة عشرة، المعقودة عام 1980⁽¹⁾، أن تنظر، أثناء كل دورة من دوراتها، في حالة الاتفاقيات التي كانت ثمره الأعمال التي اضطلعت بها. وقد أُضيفت حالة اشتراع القوانين النموذجية في الدورة العشرين للجنة (A/CN.9/294)، الفقرة 2)، عقب وضع الصيغة النهائية لقانون الأونسيترال النموذجي الأول.

2- وتولي الأونسيترال الأولوية لأنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية التي تضطلع بها بهدف التشجيع على استخدام نصوصها واعتمادها عملاً بقرار اتخذ في دورتها العشرين (في عام 1987)⁽²⁾. وترصد الأمانة حالات اعتماد القوانين النموذجية والاتفاقيات. كما تقوم الأمانة بجمع وتعميم المعلومات عن قرارات المحاكم وهيئات التحكيم التي تفسر الاتفاقيات والقوانين النموذجية المنبثقة من أعمال اللجنة عبر قاعدة بيانات "كلاوت"⁽³⁾.

3- وتبين هذه المذكرة حالة الاتفاقيات والقوانين النموذجية المنبثقة من أعمال اللجنة. وهي تبين أيضاً حالة اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها (نيويورك، 1958)⁽⁴⁾، التي تعد وثيقة الصلة بأعمال اللجنة في ميدان التحكيم التجاري الدولي، وإن كانت قد اعتُمدت قبل إنشاء اللجنة. وتقدم المذكرة أيضاً

* بغية تبسيط إعداد الوثائق من أجل الدورات السنوية للجنة وتوحيد فترات تغطية كل منها، قررت الأمانة أن توفر، ابتداء من عام 2024، جميع الوثائق التي تقدم معلومات دورية أو تقارير عن أنشطة أخرى غير الأعمال التشريعية التي تضطلع بها اللجنة المعلومات المتعلقة بالسنة التقويمية السابقة، وليس وفقاً لحلقات دورات اللجنة. وبما أن التقرير السابق عن حالة الاتفاقيات والقوانين النموذجية وتشغيل سجل الشفافية (A/CN.9/1136) قدم معلومات بهذا الشأن حتى 31 آذار/مارس 2023، فإن هذه الوثيقة تتضمن معلومات من ذلك التاريخ حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. وعلتباراً من عام 2025 فصاعداً، ستغطي التقارير المتعلقة بهذا الموضوع السنة التقويمية السابقة بأكملها.

(1) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والثلاثون، الملحق رقم 17 (A/35/17)، الفقرة 163.

(2) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والأربعون، الملحق رقم 17 (A/42/17)، الفقرة 335.

(3) السوابق القضائية المستندة إلى نصوص الأونسيترال (كلاوت)، متاحة على الرابط التالي: https://uncitral.un.org/ar/case_law.

(4) United Nations, *Treaty Series*, vol. 330, No. 4739, p. 3



معلومات محدثة عن حالة نصوص الأونسـيترال الأخرى، بما فيها قواعد الأونسـيترال للتحكيم وقواعد الأونسـيترال بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول.

4- وتشير هذه المذكرة إلى التغييرات التي حدثت منذ 1 نيسان/أبريل 2023، أي منذ صدور التقرير السنوي الأخير في هذه السلسلة (A/CN.9/1136). واتخذ قرار بالإبلاغ عن التغييرات التي طرأت على حالة نصوص الأونسـيترال على أساس سنة تقويمية (من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر) اعتباراً من هذا التقرير، خلافاً للمذكرات السابقة التي أبلغت عن التغييرات التي طرأت على حالة النصوص بين 1 نيسان/أبريل و31 آذار/مارس من سنة الإبلاغ. ولذلك، تعرض المعلومات الواردة هنا التغييرات التي طرأت في حالة النصوص ما بين 1 نيسان/أبريل 2023 و31 كانون الأول/ديسمبر 2023. ويمكن الحصول على معلومات رسمية عن حالة المعاهدات المودعة لدى الأمين العام للأمم المتحدة، بما فيها المعلومات المتصلة بحالتها السابقة، بالاطلاع على مجموعة معاهدات الأمم المتحدة (<http://treaties.un.org>)، وتستند المعلومات المتعلقة بالمعاهدات والواردة في هذه المذكرة وعلى موقع الأونسـيترال الشبكي إلى تلك المعلومات الرسمية.

5- وتتوافر أيضاً معلومات عن حالة المعاهدات والقوانين النموذجية على موقع الأونسـيترال الشبكي، الذي يحدّث بمجرد إعلام الأمانة بأي مستجدات. وتتوافر كذلك على الإنترنت جداول تبين الإجراءات التعاهدية واشتراطات القوانين النموذجية، وهي ليست مستنسخة هنا تجنباً للتكرار.

ثانياً - حالة الاتفاقيات والقوانين النموذجية

6- تتناول هذه المذكرة النصوص التالية، وتتضمن، مثلما سبقت الإشارة إليه، الإجراءات التعاهدية الجديدة (عبارة "إجراء" مستخدمة بمعنى عام للإشارة إلى إيداع صك تصديق، أو موافقة أو قبول أو انضمام أو توقيع بخصوص معاهدة ما، أو إلى مشاركة في معاهدة ما نتيجة إجراء بشأن معاهدة ذات صلة، أو إلى إيداع إعلان أو تحفظ أو سحب أو تعديل أي منهما) وحالات اشتراط القوانين النموذجية، استناداً إلى المعلومات الواردة منذ التقرير الأخير.

(أ) في مجال بيع البضائع

7- توفر اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع (اتفاقية البيع) وغيرها من نصوص الأونسـيترال ذات الصلة إطاراً قانونياً منصفاً ومحايداً وعصرياً لإبرام وأداء عقود البيع الدولي للبضائع وما يتصل بها من معاملات. وهي تزيد بذلك من إمكانية التنبؤ القانوني وتساعد في خفض تكاليف المعاملات.

اتفاقية مدة التقادم في البيع الدولي للبضائع (نيويورك، 1974)⁽⁵⁾، بصيغتها المعدلة بالبروتوكول المؤرخ 11 نيسان/أبريل 1980 (فيينا). ثلاث وعشرون دولة طرفاً؛ بصيغتها غير المعدلة: 30 دولة طرفاً⁽⁶⁾؛

اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع (فيينا، 1980)⁽⁷⁾. إجراءات جديدة من رواندا (انضمام) والمملكة العربية السعودية (انضمام)⁽⁸⁾؛ 97 دولة طرفاً؛

يمكن الاطلاع على الحالة الكاملة للاتفاقيتين على موقع الأونسـيترال الشبكي (<https://uncitral.un.org/ar/texts/salegoods>).

(5) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1511, No. 26119, p. 3

(6) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1511, No. 26121, p. 99

(7) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1489, No. 25567, p. 3

(8) أصدرت هذه الدولة إعلاناً بأنها لن تكون ملزمة بالجزء الثالث وفقاً للحكم الوارد في الفقرة (1) من المادة (92) من الاتفاقية.

(ب) في مجال تسوية المنازعات

8- ركز عمل الأونسيترال في مجال تسوية المنازعات على توفير إطار قانوني شامل لحل المنازعات عبر الحدود عن طريق التحكيم والوساطة. وقد تحقق ذلك من خلال إعداد اتفاقيات وقوانين نموذجية وقواعد تعاقدية، وتقديم إرشادات أخرى ذات صلة إلى الأطراف وكذلك إلى المؤسسات.

اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها (نيويورك، 1958)⁽⁹⁾. مائة واثنان وسبعون دولة طرفاً؛

قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي (1985)⁽¹⁰⁾، مع التعديلات التي اعتمدت في عام 2006⁽¹¹⁾. اعتمدت تشريعات تستند إلى هذا القانون النموذجي في 90 دولة فيما مجموعه 123 ولاية قضائية. واعتمدت تشريعات جديدة تستند إلى القانون النموذجي في ألبانيا (2023) وترينيداد وتوباغو (2023) وتونغا (2020) وسيراليون (2022) وماليزيا (2018) والمغرب (2022) ونيجيريا (2023) واليونان (2023) واليابان (2023)؛

قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الوساطة التجارية الدولية واتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة (2018)⁽¹²⁾ (المعدل للقانون النموذجي للتوفيق التجاري الدولي، (2002)⁽¹³⁾). اعتمدت تشريعات تستند إلى هذا القانون النموذجي أو تأثرت به في 33 دولة فيما مجموعه 46 ولاية قضائية. اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول (نيويورك، 2014)⁽¹⁴⁾. تسع دول أطراف؛

اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة (نيويورك، 2018)⁽¹⁵⁾. إجراءات جديدة اتخذتها اليابان (انضمام)؛ نيجيريا (تصديق)؛ المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (توقيع)؛ 56 دولة موقعة؛ 13 دولة طرفاً؛

ويمكن الاطلاع على الحالة الكاملة للاتفاقيات والقانونين النموذجيين على موقع الأونسيترال الشبكي (<https://uncitral.un.org/ar/texts/arbitration>) و (<https://uncitral.un.org/ar/texts/mediation>).

(ج) في مجال التعاقد الحكومي

9- بدأت الأونسيترال العمل في مجال التعاقد الحكومي في عام 1986. وتتخذ القوانين النموذجية المبادئ والإجراءات المتفق عليها على نطاق واسع من أجل تحقيق أفضل مردود من المبالغ المصروفة، وتجنب الاستغلال، وتيسير الاشتراء العمومي عبر الحدود. وصُمم القانون النموذجي لعام 2011 أيضاً لكي يتيح للدول تنفيذ المتطلبات المتعلقة بالاشتراء الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، واتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن المشتريات الحكومية، واتفاقات دولية أخرى.

(9) United Nations, *Treaty Series*, vol. 330, No. 4739, p. 3

(10) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الأربعون، الملحق رقم 17 (A/40/17)، المرفق الأول.

(11) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.08.V.4.

(12) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والسبعون، الملحق رقم 17 (A/73/17)، المرفق الثاني.

(13) المرجع نفسه، الدورة السابعة والخمسون، الملحق رقم 17 (A/57/17)، المرفق الأول.

(14) قرار الجمعية العامة 116/69، المرفق.

(15) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والسبعون، الملحق رقم 17 (A/73/17)، المرفق الأول.

قانون الأونسيترال النموذجي للاشتراء العمومي (2011)⁽¹⁶⁾. يشكل قانون الأونسيترال النموذجي للاشتراء العمومي، بصيغته المعتمدة في عام 2011، الأساس لقوانين ولوائح الاشتراء العمومي في 26 دولة وست منظمات دولية⁽¹⁷⁾.

ويمكن الاطلاع على الحالة الكاملة للقوانين النموذجية على موقع الأونسيترال الشبكي (<https://uncitral.un.org/ar/texts/procurement>).

(د) في مجال الأعمال المصرفية والمدفوعات

10- أعدت الأونسيترال نصوصا تتعلق بالمدفوعات الدولية تهدف إلى تحديث القواعد ذات الصلة وتنسيقها. وقد أسفر هذا العمل عن إعداد الاتفاقية المتعلقة بالسفاحج (الكمبيالات) الدولية والسندات الإذنية الدولية (1988) والاتفاقية المتعلقة بالكفالات المستقلة وخطابات الاعتماد الضامنة (1995)، واعتماد القانون النموذجي للتحويلات الدائنة الدولية (1992).

اتفاقية الأمم المتحدة بشأن السفاحج (الكمبيالات) الدولية والسندات الإذنية الدولية (نيويورك، 1988)⁽¹⁸⁾. خمس دول أطراف؛

قانون الأونسيترال النموذجي للتحويلات الدائنة الدولية (1992)⁽¹⁹⁾؛

اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الكفالات المستقلة وخطابات الاعتماد الضامنة (نيويورك، 1995)⁽²⁰⁾. ثمان دول أطراف؛

ويمكن الاطلاع على الحالة الكاملة للاتفاقيتين والقانون النموذجي على موقع الأونسيترال الشبكي (<https://uncitral.un.org/ar/texts/payments>).

(هـ) في مجال المصالح الضمانية

11- أعدت الأونسيترال صكوكا متنوعة في مجال المصالح الضمانية، بدءا من اتفاقية الأمم المتحدة لإحالة المستحقات في التجارة الدولية، التي توفر قواعد موحدة بشأن إحالة المستحقات الدولية. ومنذ اعتماد نصوص تلك الصكوك، أعدت اللجنة نصوصا إضافية توفر إرشادات شاملة للدول بغرض تنفيذ نظام عصري للمعاملات المضمونة يحكم جميع أنواع الموجودات المنقولة، وتقدم كذلك إرشادات إلى الوكالات المنفذة والأطراف المشاركة في المعاملات المضمونة. ويهدف العمل في مجال المصالح الضمانية إلى زيادة سبل الحصول على ائتمانات مضمونة يسيرة التكلفة مما يعزز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

اتفاقية الأمم المتحدة لإحالة المستحقات في التجارة الدولية (نيويورك، 2001)⁽²¹⁾. اثنتان من الدول الأطراف؛

(16) المرجع نفسه، الدورة السادسة والستون، الملحق رقم 17 (A/66/17)، المرفق الأول.

(17) يتباين، مع ذلك، مدى إدراج أحكام القانون النموذجي في الإطار التنظيمي الناتج عن ذلك، حيث إن ذلك الإطار يجسد أيضا التقاليد القانونية والسياسة الداخلية وغير ذلك من الأهداف.

(18) قرار الجمعية العامة 165/43، المرفق. لم تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ بعد؛ وهي تحتاج إلى 10 دول أطراف ليبدأ نفاذها.

(19) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والأربعون، الملحق رقم 17 (A/47/17)، المرفق الأول.

(20) United Nations, *Treaty Series*, vol. 2169, No. 38030, p. 163

(21) قرار الجمعية العامة 81/56، المرفق. لم تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ بعد؛ وهي تحتاج إلى خمس دول أطراف ليبدأ نفاذها.

قانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة (2016)⁽²²⁾. اعتمدت تشريعات تستند إلى هذا القانون النموذجي أو تتبع النهج نفسه في تسع دول؛ ويمكن الاطلاع على الحالة الكاملة للاتفاقية والقانون النموذجي على موقع الأونسيترال الشبكي (<https://uncitral.un.org/ar/texts/securityinterests>).

(و) في مجال الإعسار

12- ركز العمل الذي اضطلعت به الأونسيترال في مجال الإعسار في البداية على الاعتراف عبر الحدود بإجراءات الإعسار. وذلك إقراراً بأن إدارة حالات الإعسار عبر الحدود بإنصاف وكفاءة تتطلب تعاوناً وتنسيقاً عبر الحدود في الإشراف على أموال المدين المعسر وأعماله الواقعة في دول مختلفة وإدارتها بغرض الحيلولة دون إخفاء أو تبييد موجودات المدين، وزيادة إمكانية إنقاذ المؤسسات التي تكون متعثرة مالياً ولكنها قادرة مع ذلك على مواصلة أعمالها، وضمان إدارة حوزة الإعسار بطريقة ذات فائدة قصوى بالنسبة لجميع الأشخاص المعنيين، بمن فيهم المدين ودائنه وموظفه. وقد أعدت الأونسيترال صكوكاً متنوعة توفر مجموعة من الأحكام التشريعية النموذجية المتسقة دولياً بشأن الإعسار عبر الحدود، تحترم النظم الإجرائية والقضائية الوطنية وتحظى بقبول الدول ذات النظم القانونية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة.

قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود (1997)⁽²³⁾. اعتمدت تشريعات تستند إلى هذا القانون النموذجي في 59 دولة فيما مجموعه 61 ولاية قضائية. وأبلغ عن اعتماد تشريعات جديدة تستند إلى هذا القانون النموذجي في ألبانيا (2016) وأنغولا (2021)؛

قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الاعتراف بالأحكام القضائية المتعلقة بالإعسار وإنفاذها مع دليل الاشتراع (2018)⁽²⁴⁾؛

قانون الأونسيترال النموذجي بشأن إعسار مجموعات المنشآت (2019)⁽²⁵⁾؛

ويمكن الاطلاع على الحالة الكاملة للقوانين النموذجية على موقع الأونسيترال الشبكي (<https://uncitral.un.org/ar/texts/insolvency>).

(ز) في مجال النقل

13- تُرسي نصوص الأونسيترال في مجال النقل نظاماً قانونياً موحداً ينظم ما للشاحنين والناقلين والمرسل إليهم من حقوق وما عليهم من التزامات بمقتضى عقود النقل البحري للبضائع. كما أنها توفر قواعد موحدة للاعتراف عبر الحدود بحق الملكية الخالص في السفن المشتركة عن طريق البيع القضائي، ويمكن أن تتناول أيضاً مراحل أخرى من عمليات نقل البضائع عبر الحدود باستخدام وسائل متعددة.

اتفاقية الأمم المتحدة للنقل البحري للبضائع (هامبورغ، 1978)⁽²⁶⁾. خمس وثلاثون دولة طرفاً؛

(22) قرار الجمعية العامة 136/71، المرفق.

(23) قرار الجمعية العامة 158/52، المرفق.

(24) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.19.V.8.

(25) قرار الجمعية العامة 184/74.

(26) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1695, No. 29215, p. 3 (26)

اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بمسؤولية متعهدي محطات النقل الطرفية في التجارة الدولية (فيينا، 1991)⁽²⁷⁾. أربع دول أطراف؛

اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بعقود النقل الدولي للبضائع عن طريق البحر كليا أو جزئيا (نيويورك، 2008)⁽²⁸⁾. خمس دول أطراف؛

اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالآثار الدولية للبيع القضائي للسفن (اتفاقية نيويورك، 2022)⁽²⁹⁾. إجراءات من إكوادور (توقيع)، بوركينا فاسو (توقيع)، جزر القمر (توقيع)، الجمهورية العربية السورية (توقيع)، جمهورية تنزانيا المتحدة (توقيع)، سان تومي وبرينسيبي (توقيع)، السلفادور (توقيع)، السنغال (توقيع)، سنغافورة (توقيع)، سويسرا (توقيع)، سيراليون (توقيع)، الصين (توقيع)، غرينادا (توقيع)، كيريباس (توقيع)، ليبيريا (توقيع)، المملكة العربية السعودية (توقيع)، هندوراس (توقيع)؛ 17 دولة موقعة؛

ويمكن الاطلاع على الحالة الكاملة للاتفاقيات على موقع الأونسيترال الشبكي (<https://uncitral.un.org/ar/texts/ecommerce>).

(ح) في مجال التجارة الإلكترونية

14- تمكّن نصوص الأونسيترال في مجال التجارة الإلكترونية من استخدام الوسائل الإلكترونية في عدد كبير من الولايات القضائية. وتستند هذه النصوص إلى مجموعة من المبادئ الأساسية المشتركة وتتناول جملة مسائل منها المعاملات الإلكترونية والتعاقد الإلكتروني، والتوقيعات الإلكترونية، وتبادل الخطابات الإلكترونية عبر الحدود، والسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، واستخدام إدارة الهوية لتحديد هوية الأشخاص عبر الإنترنت، واستخدام خدمات الثقة لتوفير تأكيدات بشأن جودة البيانات في شكل إلكتروني، وهي عناصر أساسية في الاقتصاد الرقمي. وتتبع نصوص الأونسيترال في مجال التجارة الإلكترونية نهجا محايدا تجاه التكنولوجيا يمكنه أن يستوعب التكنولوجيات الناشئة والتكنولوجيات التي ستحدث في المستقبل.

اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية (نيويورك، 2005)⁽³⁰⁾. ثماني عشرة دول أطراف؛

اعتمدت قوانين وطنية مشرعة للأحكام الموضوعية للاتفاقية في 33 دولة. واعتمدت تشريعات وطنية جديدة تستند إلى الاتفاقية في جزر فرجن البريطانية (2021) وغيانا (2023)؛

قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية (1996)⁽³¹⁾. اعتمدت تشريعات تستند إلى هذا القانون النموذجي أو تأثرت به في 86 دولة فيما مجموعه 167 ولاية قضائية. وأبلغ عن اعتماد تشريعات تستند إلى هذا القانون النموذجي بالنسبة لجزر فرجن البريطانية (2021) وإثيوبيا (2020) وغيانا (2023) وليبيا (2022) وبنما (2008)؛

(27) الوثائق الرسمية لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن مسؤولية متعهدي محطات النقل الطرفية في التجارة الدولية، فيينا، 2-19 نيسان/أبريل 1991 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.XI.3)، الجزء الأول، المرفق. لم تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ بعد؛ وهي تحتاج إلى خمس دول أطراف ليبدأ نفاذها.

(28) قرار الجمعية العامة 122/63، المرفق. لم تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ بعد؛ وهي تحتاج إلى 20 من الدول الأطراف ليبدأ نفاذها.

(29) قرار الجمعية العامة 100/77، المرفق. لم تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ بعد؛ وهي تحتاج إلى ثلاث دول أطراف ليبدأ نفاذها.

(30) قرار الجمعية العامة 21/60، المرفق.

(31) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.99.V.4.

قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية (2001)⁽³²⁾. اعتُمدت تشريعات تستند إلى هذا القانون النموذجي أو تأثرت به في 39 دولة فيما مجموعه 41 ولاية قضائية. واعتُمدت تشريعات وطنية جديدة تستند إلى القانون النموذجي في جزر فرجن البريطانية (2021) وليبيا (2022)؛

قانون الأونسيترال النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل (2017)⁽³³⁾. اعتُمدت تشريعات تستند إلى هذا القانون النموذجي أو تأثرت به في ثماني دول فيما مجموعه ثماني ولايات قضائية. واعتُمدت تشريعات جديدة تستند إلى هذا القانون النموذجي في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (2023)؛

قانون الأونسيترال النموذجي بشأن استخدام خدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة والاعتراف بها عبر الحدود (2022)⁽³⁴⁾؛

ويمكن الاطلاع على الحالة الكاملة للاتفاقية والقوانين النموذجية على موقع الأونسيترال الشبكي (<https://uncitral.un.org/ar/texts/ecommerce>).

ثالثاً - حالة نصوص الأونسيترال الأخرى

ألف - قواعد الأونسيترال للتحكيم

15- قدمت الأونسيترال جدولاً يعرض قائمة غير حصرية لمراكز التحكيم التي: '1' لديها قواعد مؤسسية تستند إلى قواعد الأونسيترال للتحكيم، أو مستوحاة منها، و/أو '2' تدير إجراءات تحكيم أو تقدم خدمات إدارية بمقتضى قواعد الأونسيترال للتحكيم، و/أو '3' تعمل باعتبارها سلطة تعيين بمقتضى قواعد الأونسيترال للتحكيم⁽³⁵⁾. وهذا الجدول متاح على موقع الأونسيترال الشبكي (<https://uncitral.un.org/ar/texts/arb>).

باء - قواعد الأونسيترال بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول (تاريخ بدء النفاذ: 1 نيسان/أبريل 2014)

16- دخلت اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول ("اتفاقية موريشيوس") حيز النفاذ في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2017. وحسبما ذكر في الفقرة 8 أعلاه، تشمل الدول المصدقة أستراليا وبنين وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وسويسرا والعراق وغامبيا والكاميرون وكندا وموريشيوس⁽³⁶⁾. ولذلك، فإن قواعد الأونسيترال بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول ("قواعد الشفافية") تنطبق على 193 اتفاقاً من اتفاقات الاستثمار الدولية التي تتضمن آلية لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول والتي أُبلغ عن إبرامها منذ عام 2014، وعلى المنازعات التي تنشأ في إطار 245 اتفاقاً إضافياً تكون الدول المذكورة أعلاه أطرافاً فيها عندما يوافق المدعي على تطبيقها. وأظهر استعراض مستكمل أن 124 اتفاقاً من اتفاقات الاستثمار الدولية تتضمن قواعد الشفافية عن طريق الإحالة إلى قواعد

(32) قرار الجمعية العامة 80/56، المرفق.

(33) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.17.V.5.

(34) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والسبعون، الملحق رقم 17 (A/77/17)، المرفق الثاني.

(35) تُدعى مراكز التحكيم التي تود تقديم معلومات محدثة لإضافتها إلى هذا الجدول إلى الاتصال بالأمانة. ولا تُحدّث محتويات هذا الجدول إلا على الموقع الشبكي للأونسيترال، وذلك على أساس سنوي.

(36) لم تبد أي من هذه الدول تحفظات على الاتفاقية.

الأونسيترال للتحكيم، وأن 41 معاهدة من تلك المعاهدات الـ124 تتضمن أحكاماً إضافية بشأن الشفافية في حال انطباق قواعد تحكيم أخرى. وعلاوة على ذلك، فإن 16 اتفاقاً من اتفاقات الاستثمار الدولية الـ67 التي تستبعد تطبيق قواعد الشفافية تتضمن مع ذلك بعض العناصر المتعلقة بالشفافية. ومن ثم، فإن هناك توجهها نحو المزيد من الشفافية في تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول.

17- وترد في الجدول التالي قائمة غير حصرية بمعاهدات الاستثمار التي استُعرضت منذ صدور التقرير السنوي الأخير في هذه السلسلة (A/CN.9/1136) في 1 نيسان/أبريل 2023. وترد في الجدول التالي قائمة بمعاهدات تنطبق فيها قواعد الأونسيترال بشأن الشفافية أو أحكام مصوغة على غرار قواعد الأونسيترال بشأن الشفافية في تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وتستند هذه القائمة إلى قاعدة بيانات اتفاقات الاستثمار الدولية التي يحتفظ بها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)⁽³⁷⁾. والجدول الكامل متاح على موقع الأونسيترال الشبكي (https://uncitral.un.org/ar/texts/arbitration/conventions/foreign_arbitral_awards/status).

المعاهدة	التوقيع	بدء النفاذ	المواد ذات الصلة
كندا-أوكرانيا			
اتفاقية التجارة الحرة المحدثّة بين كندا وأوكرانيا (2023)	2023/09/22		المادة 17-23 (6) (ج)؛ المادة 17-32*؛ المادة 17-32 (1)**؛ المادة 17-33*؛ المادة 17-33 (1)**
أنغولا-اليابان			
اتفاق بين اليابان وجمهورية أنغولا لتحرير الاستثمار وتشجيعه وحمايته	2023/08/09		المادة 4-24 (ج)؛ المادة 17-24*
بيلاروس-زيمبابوي			
اتفاق بين جمهورية بيلاروس وجمهورية زيمبابوي بشأن تشجيع الاستثمارات وحمايتها المتبادلة	2023/01/31		المادة 1-20 (ب) '3'
جزري-الإمارات العربية المتحدة			
اتفاق ثنائي بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات بين حكومة جزري وحكومة الإمارات العربية المتحدة	2021/11/09		المادة 14-4 (ب) '3'؛ المادة 15**

(37) International Investment Agreements Navigator، متاح على الرابط التالي:
<https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements>

المواد ذات الصلة	بدء النفاذ	التوقيع	المعاهدة
			جمهورية الكونغو الديمقراطية-رواندا
المادة 28 (2) (ج)؛ المادة 36*	2021/06/26		اتفاق بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحكومة جمهورية رواندا بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات
			العراق-المملكة العربية السعودية
المادة 4-13 (ب)	2019/04/17		اتفاق بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية العراق بشأن تشجيع الاستثمارات وحمايتها المتبادلة
			كابو فيردي-غينيا الاستوائية
المادة 2-9 (ب)	2019/04/16		اتفاق بين حكومة جمهورية غينيا الاستوائية وحكومة جمهورية كابو فيردي بشأن تشجيع الاستثمارات وحمايتها المتبادلة
			تركيا-زامبيا
المادة 2-11 '2'	2020/05/06	2018/07/28	اتفاق بين حكومة جمهورية تركيا وحكومة جمهورية زامبيا بشأن التشجيع والحماية المتبادلين للاستثمارات
			جيبوتي-رواندا
المادة 2-10 (ب) '3'	2017/04/18		اتفاق بين حكومة جمهورية رواندا وحكومة جمهورية جيبوتي بشأن التشجيع والحماية المتبادلين للاستثمارات
			بنغلاديش-الكويت
المادة 3-10 (ب)	2016/05/04		اتفاق بين حكومة جمهورية بنغلاديش الشعبية وحكومة دولة الكويت بشأن تشجيع الاستثمارات وحمايتها المتبادلة
			البحرين-بنغلاديش
المادة 2-8 (ج)	2015/12/22		اتفاق بشأن تشجيع الاستثمارات وحمايتها المتبادلة بين حكومة جمهورية بنغلاديش الشعبية وحكومة مملكة البحرين

المواد ذات الصلة	بدء النفاذ	التوقيع	المعاهدة
			بيلاروس-العراق
المادة 8-2 (د)	2016/08/11	2014/08/23	اتفاق بين حكومة جمهورية بيلاروس وحكومة جمهورية العراق بشأن تشجيع الاستثمارات وحمايتها المتبادلة
			كمبوديا-بنغلاديش
المادة 9-2 (ج)		2014/06/17	اتفاق بين حكومة كمبوديا الملكية وحكومة جمهورية بنغلاديش الشعبية بشأن تشجيع الاستثمارات وحمايتها المتبادلة
			البحرين-طاجيكستان
المادة 9-2 (ج)	2014/05/28	2014/05/28	اتفاق بين حكومة مملكة البحرين وحكومة جمهورية طاجيكستان بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات

* حكم تعاهدي محدد بشأن الشفافية.

** تنص على تطبيق قواعد الشفافية، ما لم تقرر الأطراف المتنازعة غير ذلك.